

2024

فينيقا
PHOENIX



إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر

"التضييق الأمني والمواطنة المحجوبة"



أ.د أسعد غانم
أ. باسل خلايلة

مركز فينيق للأبحاث
والدراسات الحقلية

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر
(التضييق الأمني والمواطنة المحجوبة)

أ.د أسعد غانم

أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا / حيفا

أ. باسل خلايلة

حاصل على لقب ثانٍ في العلوم السياسيّة

غزة - فلسطين

مايو 2024



المحتويات

3	رؤيتنا
3	رسالتنا
4	مقدمة
6	أولاً: التضيق الأمني ومنع حق التظاهر للمواطنين العرب
9	ثانياً: بروز ميلشيات يهودية معادية للعرب
11	ثالثاً: زيادة حدة الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي
13	رابعاً: أكاديميا لا تحتمل التعددية
16	خامساً: تحديات سوق العمل للمواطن العربي
18	ملخص



رؤيتنا

مؤسسة فلسطينية مستقلة غير ربحية، تأسست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينية لتلبية احتياجاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم خدمات بحثية عميقة، تعمل على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدياته المختلفة. يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكمية والنوعية لمعالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثية سنوية وشهرية لتقديم تصورات علمية وعملية لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التحديات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقلية ودقيقة، مبنية على مسوحات علمية ومنهجية، تتسم بالشفافية والمصداقية والحيادية في كافة التخصصات والمجالات الحيوية.



مقدمة

هنالك فصل آخر من الحرب المدمرة التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين، من النهر إلى البحر، أي إلى وجه آخر طالما عانى من التعتيم والتهميش. ونعني تعرّض العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل إلى حالة غير مسبوقة من الملاحقة والتنكيل، والذي تقوم به "دولتهم" في سياق تلك الحرب. إنَّها دعوة مفتوحة للانتباه إلى هذا الجانب من الصراع والعمل دوليًا وإقليميًا وفلسطينيًا وداخليًا - أي إسرائيليًا - من أجل إيقاف هذه الملاحقات واحترام المكانة القانونية (حتى وإن كانت منقوصة) للمواطنين العرب، وذلك رغم محاولة اليمين القومي والديني في إسرائيل تهميشها أو تقويضها كما حصل في إقرار قانون أساس القومية (2018).

يشكّل العرب الفلسطينيون، مواطنو إسرائيل، نحو 20% من عموم المواطنين في إسرائيل، وقد حصلوا على المواطنة بعد إعلان قيام إسرائيل عام 1948، العام الذي تخلّل حالة طرد وتطهير عرقيّ واسعٍ ضد غالبية الفلسطينيين ("النكبة")، والذي قامت بهما القوات اليهودية قبل إعلان الدولة، واستمرت بها المؤسسات الأمنية الإسرائيلية بعد قيامها، وبذلك تشكلت حالة اللجوء الفلسطيني في دول عربية مجاورة، بينما بقيت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني وقطاع غزة تحت الحكم المصري حتى حرب يونيو 1967، عندما قامت إسرائيل باحتلال هذه المناطق.

تمسك معظم الفلسطينيين في إسرائيل بمواطنتهم، وهويتهم الفلسطينية-العربية، وشكّل هذا التمسك محورًا مهمًا في تطلعاتهم وفي نضالاتهم السياسية والاجتماعية، وساهم ذلك بدوره في تعزيز صمودهم في وطنهم، وفي تحقيق إنجازات فريدة، بحيث تحوّلوا تدريجيًا إلى جماعة تمتلك مقومات وميزات تعليمية واجتماعية واقتصادية، تفوق نسبيًا أي مجموعة عربية أخرى في العالم، ونستطيع القول بأنهم، نسبيًا، ومقارنةً بعددهم هم أقوى مجموعة عربية وفلسطينية مدنية في العالم. إلا أنّ هذه الإنجازات الهامة لم تمكنهم من الحصول على مواطنة تشاركية متساوية مع اليهود. فالدولة اليهودية في جوهرها وتشريعاتها وسياساتها دأبت على وضعهم في خانة "المواطنين" من الدرجة الثانية، وفي كثير من الحالات جعلت من وضعهم أقرب إلى الأبارتهايد منه إلى الدولة الديمقراطية الطبيعية، وذلك حتى وفق تعبيرات الإسرائيليين أنفسهم، فمنهم من يعتبرون دولتهم دولة فصل عنصريّ. وعمومًا، قد قامت حكومات نتياهو منذ العام 2009 بتثبيت مسألة "التفوق العرقي" لليهود من خلال سلسلة قوانين وإجراءات، أهمها على الإطلاق كان إقرار قانون الدولة القومية اليهودية، والذي ينفي شراكة المواطنين العرب ويجعل الدولة ملكًا حصريًا لليهود، سواء كانوا في إسرائيل أم في أنحاء العالم. هذا إضافة إلى إجراءات تنفيذية تؤكد على أنّ الدولة ليست محايدة بين مواطنيها، بل تقوم بالكيل بمكيالين والعمل على موضعة العرب في خانة وفي مكانة ثانوية تُسهّل الانقضاض عليهم، وعلى بقايا مواطنتهم المضروبة والمحجوبة.

لعلّ أهمّ ما يدل على ادعائنا بشأن المكانة الثانوية والمهزوزة لمكانة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، هي سلسلة وقائمة طويلة من الانتهاكات الإسرائيليّة، الرسميّة والشعبيّة، الّتي ترافقت مع إعلان حالة الحرب في إسرائيل في اعقاب هجوم حماس والجهاد الإسلاميّ في السّابع من أكتوبر 2023 على غلاف غزّة. وما زاد من تأزم وضع فلسطيني 48 بعد بدء العمليات العسكريّة الإسرائيليّة ردًّا على هجوم حماس ونتائجه، هو هول الاعتداءات الإسرائيليّة على المدنيين في غزّة وفضاعة الجرائم ضدّ الإنسانيّة، الّتي أوجعت ضمير كل إنسان في العالم، فما بالك عندما يصل الأمر بأبناء نفس الشعب، الممنوعين حتى من إبداء حالة تعاطف إنسانيّ أو تفهّم للمعاناة الإنسانيّة لهذا الجزء من شعبنا، أي فلسطيني غزّة.

بعد إعلانها حالة الحرب قامت إسرائيل الرسميّة والشعبيّة في غالبيتها، بالتعامل مع المواطنين العرب الفلسطينيين على أنّهم "طابور خامس" من الأعداء، وبرزت دعواتٌ لترحيلهم والانتقاض عليهم جماعيًّا وفردّيًّا بصفّتهم "غير مواليين للدّولة" ولأجندتها ضدّ الشعب الفلسطينيّ وحقوقه، وحقوقهم، في وطنهم، بما في ذلك من جهات رسميّة وأعضاء كنيست ووزراء إسرائيليين. وخلال شهر من إعلان الحرب قامت أجهزة الأمن الداخليّة في إسرائيل بتعقب واضح لكل كلمةٍ او محاولة تعبير من قبل مواطنين عرب، يمكن ان يفهم منها أنّها تعبير عن "تفهم" أو تبرير لما فعلته حماس، أو دفاعٌ عن كونها حركة وطنيّة فلسطينيّة، وليست "داعش"، كما ترمي لذلك الدعاية الإسرائيليّة، او أي موقف يربط بين "المهجوم على غلاف غزّة" وبين معاناة الفلسطينيين في سجنهم الكبير في غزّة قبل السّابع من أكتوبر. حملة كبيرة من الملاحقة والتنكيل غير المسبوق بحق المواطنين الفلسطينيين ونشطاءهم.



أولاً: التضيق الأمني ومنع حق التظاهر للمواطنين العرب

منذ اليوم الأول لبداية العرب، وُجّهت رسالة واضحة للمواطنين العرب في إسرائيل، مفادها أنّه عليكم الصمت والاختفاء الكليّ عن المشهد في الفترة القادمة، أن لا تشكلوا عائقاً أمام الجهود الحربيّة الإسرائيليّة، أن لا تفتحوا "جبهة" إضافيّة للقتال، أن لا تتظاهروا أو تُظهروا أيّ نوعٍ من أنواع التضامن مع الفلسطينيين في غزّة، أن لا تكتبوا، تنشروا، تفكروا وتتظاهروا نصرةً لغزّة. وهذه الدّعوات قيلت بشكلٍ واضح وصريح، وأبرزها، تلك التي عبّر عنها المفوض العام للشرطة، كوبي شبتاي، في الثامن عشر من أكتوبر: "من يريد أن يكون مواطناً في إسرائيل، أهلاً وسهلاً. ومن يريد التضامن مع غزّة فهو مدعو إلى ذلك. أنا سأضعه في حافلات تتجه إلى هناك (غزّة)"⁽¹⁾. وأضاف شبتاي: "لا توجد مصادقة للقيام باحتجاجات (...) نحن لسنا في وضعية تجعلنا نتسامح مع من يحاول المسّ بنا. التسامح في هذه الأمور صفريّ المستوى ونحن على أهبة الاستعداد"، وقد اهتمّت صفحة شرطة إسرائيل في اللّغة العربيّة على مواقع التّواصل الاجتماعيّ بترجمات كلمات شبتاي هذه إلى اللّغة العربيّة ونشرها⁽²⁾ لإيصال رسالة واضحة للمواطنين العرب، وهذا الرسالة التي دأب شبتاي على إيصالها إلى المواطنين العرب تنسجم انسجاماً كليّاً مع التّوجه المعادي للعرب للوزير المسؤول عن شبتاي، إيتمار بن غفير، وزير الأمن القوميّ، الذي قال في الأيام الأولى للحرب، وبالتحديد في الحادي عشر من أكتوبر: "برأيي حامي الأسوار 2 قريب"⁽³⁾، وما يقصده هو تكرار ما حدث خلال شهر أيار من العام 2021، وما شهده من مواجهات بين المواطنين العرب واليهود. وليس ذلك فحسب، فقد حرّض الوزير بن غفير في أكثر من مناسبة ضد المواطنين العرب، وخاطبهم مخاطبة الأعداء الذين يجب أخذ الحيطة من خطرهم: "أدعو الشرطة للتهيؤ لمظاهرات الجمهور العربي"⁽⁴⁾.

لم تقتصر الإجراءات العدائيّة ضد المواطنين العرب من قبل المؤسسة الرسميّة فقط على المستوى الخطابيّ والتهديديّ، بل خرجت إلى حيّز التنفيذ من خلال حملة اعتقالات وتحقيقات طالت قيادة المجتمع العربيّ، بدءاً برئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة، محمّد بركة، وصولاً إلى نواب سابقين من حزب التّجمع الوطنيّ الديمقراطيّ، مثل سامي أبو شحادة، حنين زعبي وإمطانس

(1) <https://www.haaretz.co.il/news/law/2023-10-18/ty-article/.premium/0000018b-434f-df22-a5eb-4b7f03dd0000>

(2) https://x.com/Israelpolice_Ar/status/1714326061104693248?s=20

(3) <https://www.ynet.co.il/news/article/h1jrlax11a>

(4) <https://zoha.org.il/124538/>

شهادة⁽¹⁾، وقد جرت هذه الاعتقالات أو التّحقيقات إمّا للمشاركة في وقفة احتجاجيّة مصغّرة، لا تحتاجُ إلى ترخيصٍ في الأيام العادية، أو بسبب "محاولة تنظيم مظاهرة من شأنها أن تؤدي إلى التّحريض والمسّ في السّلم العام"⁽²⁾، كما قالت الشّركة في تعقيها على اعتقال محمّد بركة.

على الرغم من الأجواء الترهيبية والتّعدي الصّارخ على حرية التّعبير عن الرّأي والتّحذير الشّرطيّ من عواقب القيام بأيّ نشاطٍ احتجاجيّ، إلّا أنّه برزت محاولتان للتظاهر ضدّ الحرب، الأولى في أم الفحم⁽³⁾، والثانية في مدينة حيفا⁽⁴⁾، وقد قُوبلت المظاهرتان بقمعٍ من قبل الشّركة، إنهاء التظاهرات حتّى قبل أن يبدأ، واعتقال بعض المتظاهرين، اعتقالٌ أدّى في بعض الحالات إلى تقديم لوائح اتهام بتهمة التضامن مع حركة حماس ودعم الإرهاب.⁽⁵⁾ حرمان المواطنين العرب من حقّهم في التّظاهر لم يكن نتاج عمل الشّركة فحسب، أو نتاج تدخل بعض الوزراء في الحكومة الإسرائيليّة، بل هو أيضًا نتاج قرار للمنظومة القضائيّة، المتمثّلة بالمحكمة العليا، الذي يقضي برفض جميع الالتماسات التي طالبت بتنظيم مظاهرات واحتجاجات في البلدات العربيّة.⁽⁶⁾

وممّا زاد من مخاوف المواطنين العرب وقناعتهم أن أيّ فعلٍ احتجاجي قد تكون له نتائج لا تُحمد عقباه هو مطلب الشّركة ووزير الأمن القوميّ، بن غفير، بتغيير تعليمات إطلاق النّار بشكلٍ جذريّ، يتيح إطلاق النّار على المتظاهرين ممّن يغلقون الشّوارع ومداخل البلدات في حالات الطّوارئ أو حالات "الحرب متعددة الجبهات".⁽⁷⁾ هذا المقترح، حتّى وإن لم يرَ النور في نهاية الأمر بسبب تعقيداتٍ قانونيّة⁽⁸⁾ وخلافات حول صيغة المقترح بين الوزير بن غفير والمستشارة القضائيّة للحكومة، غالي بهارف ميارا، إلّا أنّه عزز الشعور لدى المواطن العربيّ بأنّه في عداد الأعداء في هذه الفترة، أنّه خارج دائرة المواطن، وأنّ لا رأي له في ظل ما تعيشه الدّولة، فهو خارج الإجماع القائم، وبالتالي ليس له أيّ حقٍ بالمشاركة في النقاش الدائر في إسرائيل، في محاولة التّأثير على الخطاب أو على صنّاع القرار.

(1) <https://www.mako.co.il/news-military/6361323ddea5a810/Article-368e357b33bb81026.htm>

(2) المصدر ذاته

(3) <https://news.walla.co.il/item/3617362>

(4) <https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-12-15/ty-article/.premium/0000018c-6e24-d798-adac-eeafc5a10000>

(5) <https://news.walla.co.il/item/3620896>

(6) <https://www.haaretz.co.il/news/law/2023-11-08/ty-article/.premium/0000018b-af66-dedf-adab-ef76b2400000>

(7) <https://www.kan.org.il/content/kan-news/defense/583675/>

(8) https://www.calcalist.co.il/local_news/article/syafdr3z6

بالتزامن مع الإجراءات التعسفية التي تعرض لها المواطنون العرب، وعلى رأسها حرمانهم من حقهم بالتظاهر والاحتجاج، شهد المجتمع اليهودي احتجاجًا واسعًا ومستمرًا من قبل عوائل الرهائن والمحتجزين الإسرائيليين⁽¹⁾، حراكٌ هدف إلى الضَّغط على الحكومة الإسرائيلية وصنَّاع القرار من أجل بذلِ مجهودٍ أكبر من أجل إعادة الرهائن والمحتجزين إلى بيوتهم وعائلاتهم من خلال عقدِ صفقةٍ من حركة حماس. من نظر بتدقيقٍ إلى هذه المشهديات السياسية في أيام الحرب، تتضح له الصورة: هنالك مجموعة قومية محددة (أي اليهود في إسرائيل) يُسمح لها بالتظاهر والاحتجاج بهدف الضَّغط على الحكومة، وهنالك مجموعة أخرى (أي العرب في إسرائيل) محرومةٌ من ممارسة نفس الحق.



(1) <https://www.israelhayom.co.il/news/local/article/14957155>

ثانياً: بروز ميليشيات يهودية معادية للعرب

سعى وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ومنذ بداية الحرب إلى تسهيل وتسريع إجراءات تسليح المواطنين الإسرائيليين وإقامة ما يعرف باسم "الفرق المتأهبة"، وهي عبارة عن ميليشيات "مدنية" تعمل في البلدات الإسرائيلية، وتأتي هذه الحملة التي أطلقها بن غفير بذريعة الحرب كاستمرار فعليّ لسياسته المعلنة، والمصرّح بها منذ دخوله إلى وزارة الأمن القومي في أواخر العام 2022، وتهدف هذه السياسة إلى إغراق الشوارع الإسرائيلية بالسلاح، وقد أعطيت التسهيلات لمن هم جنود سابقون أو عناصر سابقة في أجهزة الأمن، أو بكلمات أخرى، للمواطنين اليهود. وقد عبّر بن غفير عن أهداف هذه الحملة، مؤكداً أنّها أداة فعّالة لمواجهة الأعداء ومنع العمليات الفلسطينية. ومما هو معروف لنا أن تعريف بن غفير للأعداء لا يشمل فقط الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل يشمل أيضاً الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، أي الفلسطينيين مواطنو إسرائيل، وهو ما قاله بن غفير بنفسه ما بعد أحداث السابع من أكتوبر: "يوجد أعداء قاسيون داخل عرب إسرائيل".⁽¹⁾

بحسب معطيات صحيفة "هآرتس" من تاريخ 15 تشرين الثاني 2023⁽²⁾، فمنذ اندلاع الحرب، تقدّم 236 ألف مواطن بطلب للحصول على رخصة لحيازة السلاح، وهذا المعطى لوحده، وخلال شهر تقريباً منذ السابع من أكتوبر، يعادل مجمل الطلبات التي تقدّم بها مواطنون بفترة امتدت لعشرين عام ما قبل السابع من أكتوبر. وقد صودق، إلى موعد إصدار الخبر في صحيفة هآرتس، على 31 ألف طالب لحيازة السلاح. وقد أعلنت وزارة الأمن القومي أنّه منذ اندلاع الحرب، فقد أقيمت 700 "فرقة متأهبة" جديدة في جميع أنحاء البلاد، وقد أكّد بن غفير أنّ شرطة إسرائيل ستسمر في إقامة فرق متأهبة جديدة وتوزيع السلاح على المواطنين.⁽³⁾

أحداث السابع من أكتوبر لم تكن المحفز لانطلاق بن غفير في مشروعه الأكبر، بل كانت هي المسرّع لذلك، وبفعل الحرب، واستغلال مشاعر الخوف وانعدام الشّعور بالأمان، جاءت الفرصة لبن غفير لتحقيق أحد أهدافه الكبرى، توزيع السلاح على أكبر عدد ممكن من المواطنين اليهود، عسكرياً الحيز العام أكثر وأكثر، زيادة الشّعور بالخوف والانعزال لدى المواطنين العرب، وإقامة ميليشيات يهودية في كلّ مكان. وبالفعل، يكفي أن يتجوّل المرء في الشوارع والطرق، أن يركب في الحافلات والقطارات، أو أن يذهب إلى المجمّعات التجارية والمحلات، أو أن يذهب إلى الجامعات والكليات ليرى

(1) <https://www.now14.co.il/?p=861074>

(2) <https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-15/ty-article/.premium/0000018b-d25f-dffa-adeb-f65fc5d90000>

(3) https://www.gov.il/he/departments/news/telaviv_211



إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر

نتائج هذه الإجراءات والتسهيلات، فالسلاح أصبح منتشرًا في كلِّ مكان، ولا تكاد تخلو مجموعة من المواطنين "المدنيين" دون أن يكون حاملًا للسلاح بينهم.

لا يجب أن يكتب بشكلٍ واضح ومباشر أن الأسلحة المنتشرة هي للمواطنين اليهود، يكفي أن ننظر إلى معايير استحقاقية حيازة السلاح لندرك أنّها لليهود فقط – هذه الحملة الكثيفة من توزيع السلاح، إقامة الفرق المتأهبة، والمترافقة مع الأجواء المعادية للمواطنين العرب في البلاد ومع التصريحات العدائية للوزير بن غفير تزيد من مخاوف المواطنين العرب، وبالتحديد، أثناء تواجدهم مع الحيز العام وفي الأماكن العامّة، ويكفي أن ننظر إلى نتائج المعهد الإسرائيلي للديموقراطية لنرى أن فقط 5.5% من المواطنين العرب يوافقون على حملة توزيع السلاح في إسرائيل.⁽¹⁾



(1) <https://www.makorrishon.co.il/news/700979/>

ثالثاً: زيادة حدة الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي

منذ السّابع من أكتوبر، دخلت إسرائيل رسمياً في نادي الدّول الّتي قد تؤدي بها "تغريدة"، "بوست" أو "ستاتوس" للدخول إلى السّجن، أو قد يؤدي بها الـ "شير" والـ "لايك" إلى فصلٍ من العمل أو من التعليم، وبهذا أصبحت إسرائيل أكثر انسجاماً مع ممارسات الدّول القمعية لمواطنيها، الّتي يؤدي بها أيُّ فعلٍ في الفضاء الافتراضيّ، غير متنسق مع الموقف الرّسميّ، إلى نتائج سلبية مباشرة تطل الفرد في كافة جوانب حياته.

وسائط ووسائل التّواصل الاجتماعيّ باتت تلعب دوراً أكبر وأكبر في حياتنا، حتّى أصبحت هي المساحات الأساسيّة الّتي يعبرُ من خلالها كثيرون عن أفكارهم ومشاعرهم، بل وأيضاً المساحة الأساسيّة الّتي يُمارس فيها كثيرون، بالتحديد أولئك غير المنخرطين في تنظيمات سياسيّة، فعلمهم الاحتجاجيّ، لذلك، لم يكن من باب الصدفة أنّ معظم الاعتقالات الّتي جرت بحق مواطنين عرب ولوائح الاتّهام الّتي قُدّمت ضد بعضهم، والّتي تصلُ إلى العشرات⁽¹⁾، جرت على خلفية منشورات وتفاعلاتٍ حصلت على مواقع التّواصل الاجتماعيّ المختلفة.

الصدمة الّتي ولدتها أحداثُ السّابع من أكتوبر لدى المجتمع اليهوديّ في إسرائيل، وما تلاها من تحريضٍ ضد المواطنين العرب من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو من خلال سياسيين ووزراء، خلقت حالة من الرقابة المكثّفة ضد نشاط المواطنين العرب في الفضاءات الافتراضيّة المختلفة، وأقيم من أجل هذه المهمّة طاقمٌ خاص، "طاقم فحص التحريض في الشّبكة"⁽²⁾، بإيعازٍ من وزير الأمن القوميّ، إيتمار بن غفير، من أجل ملاحقة كلّ من يشتبه به بعدم الامتثال للموقف الإسرائيليّ الرّسميّ، وقد شهدت الأيام الأولى الّتي تلت السّابع من أكتوبر حملة اعتقالات طالّت العشرات من النّاشطين و"المؤثرين" على مواقع التّواصل الاجتماعيّ⁽³⁾. وتمّت هذه الاعتقالات أحياناً فقط لمجرّد نشر صور لأطفال غزّة، أو بسبب الدّعاء أو نشر آياتٍ من القرآن الكريم.

هذه الأجواء الهيستيريّة في المجتمع الإسرائيليّ جعلت من المواطنين العرب كبشٍ فداءٍ يسهلُ الانقضاض عليه، ليس فقط من قبل الشّرطة والمؤسسة الرّسميّة، بل أيضاً من المجتمع الإسرائيليّ وناشطيه. إحدى أبرز النماذج كانت الفنانة د. دلّال أبو أمّنة الّتي كان كلّ ذنبها أنّها نشرت منشوراً على صفحاتها في مواقع التّواصل الاجتماعيّ، كُتب فيه: "لا غالب إلا الله"⁽⁴⁾. كان هذا المنشور كفيلاً

(1) <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001461504>

(2) <https://x.com/itamarbengvir/status/1716768738546983082?s=20>

(3) <https://short.arab48.com/short/bZDh>

(4) <https://www.haaretz.co.il/gallery/music/2023-10-17/ty-article-agazine/.premium/0000018b-3dbe-d5be-a7eb-bfff67d0000>

باعتقال الفنانة أبو آمنة. وعلى الرغم من إطلاق سراحها لاحقاً دون تقديم لائحة اتهامٍ ضدها، إلا أنّ هذا لم يمنع تنظيم مظاهرات يومية أمام بيتها في مدينة العفولة، بمشاركة رئيس بلدية العفولة.⁽¹⁾

لم تكن قضية دلال أبو آمنة الوحيدة التي أثارت ضجةً في المجتمع الإسرائيلي، إذ تسببت أيضاً قضية الممثلة ميساء عبد الهادي بضجة كبيرة، إعلامية وسياسية، بعد اعتقالها على خلفية منشورات في مواقع التواصل الاجتماعي نشرتها في تاريخ السابع من أكتوبر، وقد اهتمت الشرطة بعد اعتقالها بتصويرها وهي مكبلة اليدين، وفوقها علم إسرائيل، واهتم وزير الأمن القومي، بن غفير، بنشر هذه الصورة من خلال صفحته على منصة "إكس" مع النص التالي: "هذه رسالة واضحة لكل أبطال لوحة المفاتيح المحرضين - شرطة إسرائيل ستصل لكل واحد منكم. إياكم أن تجربونا"⁽²⁾. والوزير بن غفير لم يكن الوحيد، فقد طالب وزير الداخلية، موشيه أربيل، بـ "فحص إمكانية سحب مواطنة الممثلة ميساء عبد الهادي"⁽³⁾.

المواطنون العرب تابعوا هذه الأحداث عن كثب، وفهموا جيداً أنّهم في خانة الأعداء، وأنّ كلّ حرفٍ سيكتبونه سيكون تحت المجهر وأنّ "الأخ الأكبر" بانتظار أيّ "زلة" أو "خطأ" منهم حتى يعاقبهم ويجعلهم كبش فداء، وهذا ما يُفسّر أيضاً أجواء الصمت النسبي التي سادت لدى المواطنين العرب في إسرائيل.



(1) <https://www.mekomit.co.il/ps/131012>

(2) <https://x.com/itamarbengvir/status/1716768738546983082?s=20>

(3) <https://www.ynet.co.il/news/article/sj00qppsg6>

رابعاً: أكاديميا لا تحتل التعددية

لطالما نُظِرَ إسرائيليًا إلى المنظومة الأكاديمية فيها، إلى الجامعات والكليات، بوصفها ساحةً ليبراليةً، بل ويساريةً، تزدهر فيها التعددية، ويتم من خلالها التعبير عن آراء نقدية، لربما قد تكون خارج الإجماع السياسي في المجتمع الإسرائيلي، مكان تُدار فيه نقاشات حادة حول جوهر الدولة وعلاقتها مع المواطنين العرب، عمّا إذا كانت إسرائيل فعلاً دولة ديموقراطية أم لا، وأيضاً حول الاحتلال وتأثيره وانعكاساته على المجتمع الإسرائيلي. لكن منذ السابع من أكتوبر طرأ تغييرٌ ما على المنظومة الأكاديمية في إسرائيل؛ بين عشية وضحاها، تغيرت ملامح واحة التعددية، حرية التعبير عن الرأي، والمنفس الليبرالي لجموع المواطنين والمحاضرين، وتقلّصت مساحات التعبير المعهودة، وتلاشى "التسامح" الذي تفاخر به المتفخرون، إذ حلّ مكانهم منظومة جديدة، تلاحق طلابها إن أبدوا آراءً خارج الإجماع الحزبي القائم ومنظومة لا يشعر فيها الطالب العربي أو المحاضر العربي بأنه مساوٍ لزميله اليهودي.

160 إجراءً تأديبياً ضدّ طلاب عرب في 34 مؤسسة أكاديمية مختلفة⁽¹⁾، والشبهة هي دعم الإرهاب. بحسب معطيات مركز "عدالة" الحقوقي، فقد مثل المركز 113 طالباً، وفي 47% من هذه الحالات تم إيقاف الطلاب عن التعليم بشكلٍ مؤقت قبل أي إجراء تأديبي، كما وأشار مركز عدالة إلى 9 قرارات من لجان الطاعة تقضي بفصل تام عن التعليم، إضافةً إلى 11 حالة صدرت فيها عقوبة فصل مؤقت، و5 حالات فُرضت فيها عقوبات ذات طابع تعليمي⁽²⁾. وجلّ ما قاموا به هؤلاء الطلاب هو أنهم شجبوا الاعتداء على المدنيين في غزّة من قبل إسرائيل أو أشاروا إلى "تفهمهم" لهجوم حماس في غلاف غزّة، أو أنهم وضعوا إشارة الاعجاب، سواء كان ذلك بقصدٍ أو بغير قصد على صور تشير إلى أخذ رهائن أو أسر جنود إسرائيليّين أو تشير إلى حق الفلسطينيين في الدفاع عن النفس في وجه إسرائيل التي تحاصرهم وتحتلهم منذ عشرات السنين.

التحقيقات والإجراءات التأديبية التي فُتحت ضدّ الطلاب والطالبات العرب في المؤسسات الأكاديمية المختلفة أتت بتشجيع من النقابات الطلابية، إضافة إلى منظمات وأطر طلابية يمينية مختلفة، أو من "وشاية" من قبل زملاء التعليم، ولم تحصل هذه الإجراءات بمعزل عن الضغط السياسي الذي شكّله وزير التربية والتعليم، يوآف كيش، الذي كتب في رسالته لرؤساء الجامعات: "رأيت أنه من الصواب أن أتوجّه إليكم لكيّ تعالجوا بصلابة حالات التحريض الصعبة في المؤسسات الأكاديمية (...). يجب إيقاف بشكل فوريّ كل طالب أو عامل يدعم أعمال الإرهاب البربرية التي مرّت على دولة إسرائيل في هذه الأيام، أو يدعم منظمة إرهابية، عمل إرهابي، عدو أو

(1) <https://www.ha-makom.co.il/post-stu-dents>

(2) <https://www.adalah.org/ar/content/view/10986>

دولة عدو. أيضًا أطلبكم بإجراء جلسة استماع بشكل فوريّ وخلال 72 ساعة للمحرضين، وفي الحالات التي يُثبت فيها أن الحديث عن تحريض، فيجب فصلهم للأبد".⁽¹⁾

هذه الأجواء الصّعبة والشعور بالملاحقة الذي شعر به الطلاب العرب وصل ذروته عندما حاصرت مجموعة من المواطنين اليهود مساكن الطلبة في كلية نتانيا، وبدأت بتريد شعارات عنصريّة وفاشيّة مثل: "الموت للعرب"⁽²⁾، و"لتحترق قريبتكم"، وقد واصلت هذه الحادثة حدود الاعتداء الجسديّ، بل والتهديد بالقتل⁽³⁾، وأجبرت الطلاب العرب على مغادرة مساكن الطلبة. تبين بعد ذلك أنّ رئيسة البلدية في نتانيا، وهي من حزب نتياهو، كانت متورطة في الدّعوة مسبقًا إلى إخلاء مساكن الطلبة من أجل إسكان مواطنين يهودًا أُخلوا من بيوتهم بسبب الحرب⁽⁴⁾. اقتربت هذه الحالة أكثر من أيّ ملاحقة أخرى من حالة "البوغروم"، وعبرت عن حالة عنصريّة عنيفة تشكّل جزءًا مهمًا من الحالة الإسرائيليّة خلال أيام الحرب.

لمراقبة مشاعر وآراء الطلاب والطالبات العرب خلال فترة الحرب، يكفي أن ننظر إلى المعطيات التي وردت في استطلاع رأي لجمعية "كاف مشفيه" التي تُعنى في شؤون الطلاب والأكاديميين العرب، والتي تُظهر التالي: "78% من الطلاب والطالبات العرب قالوا أنّهم لا يشعرون بأمانٍ للتعبير عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعيّ، 56% بالمئة أكّدوا أنّهم لا يشعرون بالأمان للعودة إلى الجامعات، 66% من الطلاب والطالبات العرب يشعرون بأنّ المؤسسات الأكاديميّة تميّز ضدّهم خلال أيام الحرب، 50% من الطلاب والطالبات يشعرون أنّ المؤسسة الأكاديميّة التي يدرسون بها لا تفهم مشاعرهم والتّحديات التي يعيشونها خلال أيام الحرب".⁽⁵⁾

هذه المعطيات تُشير بوضوحٍ إلى تسرّب الصّراعات، التّصدعات، التّوترات والمخاوف إلى داخل الجامعات والكليات الإسرائيليّة، وأصبحت المؤسسات التي من المفترض أساسًا أن تشجع التّفكير النقديّ وطرح الآراء غير المألوف والتي تكون أحيانًا خارج الإجماع إلى مؤسسات يشعر فيها الطالب العربيّ بعدم الأمان في التعبير عن نفسه وعن أفكاره، باغترابٍ عنها، بأنّه لا ينتمي لهذه المؤسسات التي بدأ يشعر أنّها قد تلاحقه وتفرض العقوبات عليه إذا قام بالتعبير عن الرأي "الخطأ" أو إذا تفاعل تفاعلاً "خاطئاً" في الفضاءات الافتراضيّة، فأصبح الطالب العربيّ أكثر حذرًا فيما أراد التعبير عن مشاعر القلق والتضامن مع أهل غزّة ومعاناتهم لإدراكه أنّه قد يقدّم إلى لجان الطّاعة

(1) <https://www.makorrishon.co.il/news/680021/>

(2) <https://www.ynet.co.il/news/article/bj7jwyofp>

(3) <https://short.arab48.com/short/duKm>

(4) <https://www.facebook.com/academiaforequality/posts/642203474761968>

(5) קו משווה, סקר מטוונטים, 2023

بسبب ذلك. ومما عزز من مشاعر الاغتراب والخوف لدى الطالب العربي هو رؤية وسائل التواصل الاجتماعي التي تعج بألاف الكتابات التحريضية ضد المواطنين العرب اجمالاً، والطّلاب العرب بشكلٍ خاص، وفي حالات كثيرة بمبادرة منظمة من قبل طلاب جامعيين يهود، إلا أنه لم يتم تقديم أيّ طالبٍ يهودي في هذا السياق للجان الطّاعة أو تهديده بالفصل من قبل إدارات الجامعات.

ولم يكن الطلاب العرب وحدهم من اکتووا بنيران المؤسسة الأكاديمية، إذ أن إدارة الجامعة العبرية في القدس دعت المحاضرة العربية المعروفة عالمياً في مجالها، نادرة شلهوب كيفوركيان، للاستقالة الطوعية بسبب منشور وقعت عليه ويصف ما فعله إسرائيل في غزّة بأنها "حرب إبادة"⁽¹⁾، وتجاهلت إدارة الجامعة عشرات الرسائل والمناشدات من قبل أكاديميين وباحثين عالميين مختصين تؤكد ملاءمة المصطلح لوصف الوضع في غزّة، بل ودعت إدارة الجامعة المحاضرة إلى لتراجع عن موقفها هذا. وفي المقابل أقدمت كليات على إيقاف عدد من المحاضرين العرب واليهود الذين اعترضوا على تعميمات بشأن الحرب وحصرها ممن انتقدوا الخط الدعائي الرسمي في إسرائيل والذي يربط بين الكارثة اليهودية إبان النازية وما قامت به حماس في غلاف غزّة، أو أنّهم رفضوا مقولة أنّ حماس تساوي "تنظيم الدولة الإسلامية".

على الرغم من أن الصعوبات والعراقيل والتضييق التي تواجه الطّلاب والطّالبات العرب ليست بالأمر الجديد، إلا أنّ فترة الحرب جعلتنا ننتقل إلى طورٍ جديد من التضييق، إلى تقليص إضافي في مساحة التعبير عن الرأي في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية وأيضاً إلى ازدياد في حالة الاغتراب التي لطالما شعر بها الطالب العربي في الجامعات والكليات الإسرائيلية.

(1) <https://www.israelhayom.co.il/news/education/article/14764985>

خامساً: تحديات سوق العمل للمواطن العربي

من نافل القول أنّ للحرب، أيّ حرب، هنالك تكاليف اقتصادية - وهذا هو حال الحرب على غزة، فهي ألقت بظلالها الاقتصادية أيضاً على دولة إسرائيل عامة وعلى المجتمع العربي بشكل خاص. كما هو معلوم للجميع، فالمجتمع العربي يعاني أكثر من المجتمع اليهودي في المجال الاقتصادي بكافة جوانبه وأبعاده، فتقريباً نصف المجتمع العربي في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر، ونحو 60% من الأطفال العرب يعيشون تحت خط الفقر⁽¹⁾، وهذا المعطيات تُشير بوضوح أنّ المجتمع العربي، الذي لطالما عانى من التمييز في توزيع الموارد في الدولة ومن التمييز في سوق العمل، ومع ذلك هذه الوضعية الاقتصادية-الاجتماعية الصعبة، تجعل المجتمع العربي أكثر عرضة لتلقي الضربات في لحظات الأزمات وعدم الاستقرار، بما ذلك ازدياد منسوب التمييز ضدّ العمّال العرب في سوق العمل الإسرائيلي.

إحدى المجالات التي تلقى فيها العمّال العرب، مواطنو إسرائيل، صفةً مع بداية الحرب كان في مجال البناء، إذ قامت مجموعة من البلديات اليهودية بإبعاد العمّال العرب من مواقع البناء داخلها، وقد تمّ التّليغ عن بضع سلطات محلية طالبت بإبعاد العمّال العرب منها، أو بإغلاق مواقع البناء أو بالإبقاء على العمّال اليهود والأجانب فقط. هذا ما حصل في بلدية "روش هعاين" على سبيل المثال⁽²⁾، والتي شهدت حضور مراقب من البلدية إلى أحد مواقع البناء، وطالب بعدها بإخراج كل العمّال العرب من المكان، والإبقاء على العمّال اليهود والأجانب. وشهدت بلدية "رحوفوت" أيضاً إجراء شبيهاً يقضي بإبعاد كافة العمال العرب، إذ طالبت مهندسة البلدية للشركات والمبادرين الذين يعملون داخل البلدية بـ "ألا يكون أي عامل عربيّ في مواقع البناء"⁽³⁾.

الأجواء المعادية للعرب في البلاد خلقت واقعاً وظائفيّاً صعباً للمواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل، وبالأخص لأولئك الذين يعملون مع مواطنين يهود أو في شركات يترأسها مواطنون يهود، وفي ظل هذا الواقع لا بدّ للمواطن العربيّ أن يُظهِر دعمًا لا تأنّاه فيه للموقف الإسرائيليّ وللحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وفي أحسن الأحوال أن يصمت وأن يبقي آراءه لنفسه، وإلا سيعدّ فوراً في عداد الأعداء، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى خسارة وظيفته. بحسب معطيات "ائتلاف المجتمع

(1) https://www.calcalist.co.il/local_news/article/r1ytt1fjy

(2) <https://www.ynet.co.il/economy/article/sj28pk3wt>

(3) <https://www.themarker.com/realestate/2023-10-16/ty-article/0000018b-342f-d051-a1cb-3dff57f10000>

المدني للطوارئ في المجتمع العربي"، منذ بداية الحرب وحتى تاريخ التاسع من تشرين الثاني 2023، فقد تم رصد 97 حالة إقالة من العمل، 42 إقالة مباشرة و55 إقالة بعد جلسات استماع.⁽¹⁾

وفي ظلّ هذا السيل الجارف الذي شهده سوق العمل، كون العامل عربيًا هو سبب كافٍ للشك فيه، ولوضعه في موضع المساءلة، ولا يهمّ كم من سنوات عمره أفناها في عمله، ولا يهمّ أي المناصب التي وصل إليها، ولعلّ أبرز النماذج على ذلك هي قضيتة الدكتور عبد سمارة، مدير قسم العناية المركزة للقلب في مستشفى هشارون في مدينة بيتح تيكفا، وقد تمّ فصله عن عمله بعد 16 عامًا في من العمل في المستشفى، والسبب هو صورة "بروفایل" قديمة، موجودة على صفحته سنوات قبل أحداث السابع من أكتوبر، والجريمة الكبرى كانت أنه قد كُتب على الصورة: لا إله إلا الله⁽²⁾. هذا كانت "جريمة" د. عبد سمارة، أمّا "جريمة" لاعب كرة القدم في فريق مكابي حيفا، ضياء سبع، كانت أنّ زوجته شاركت منشورًا عبر صفحتها في "انستاغرام" لناشط سلام يهودي، وما ورد المنشور هو أنّ: "في غزّة أيضًا يوجد أطفال"⁽³⁾. هذا المنشور أثار غضب جماهير فريق مكابي حيفا التي بدأت بشنّ حملة كبيرة تطالب بإقالة اللاعب من صفوف الفريق.

باختصار، مرّ، ولم يزل يمرّ سوق العمل في إسرائيل بتغييرات جديّة منذ اندلاع الحرب، وقد تضرر المجتمع العربيّ أكثر من غيره بفعل هذا الحرب، وهذا يُضاف إلى الأجواء الصّعبة والمخاوف التي اضطرّ العمّال العرب أن يعيشوها، وبالتحديد في أماكن العمل المشتركة. الشعور بالملاحقة على خلفيّة قوميّة للمواطنين العرب طال كافة مناحي حياتهم، ووصل أيضًا إلى سوق العمل.

(1) <https://t.me/arabemergenciescoalition/102>

(2) <https://bokra.net/Article-1528920>

(3) <https://www.ynet.co.il/sport/israelisoccer/article/bkzjlln11p>

ملخص

هذه التطورات الخطيرة، وغير المسبوقة، في تعامل المؤسسة الإسرائيلية مع مواطنة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، تدلّ على أننا أمام حالة توجب المعالجة الفورية، وخصوصاً أنّ استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، ومنذ سنوات طويلة، تفيد بوجود حالة فاشية معادية للمواطنين العرب ولحقوقهم المشتقة من مواظنتهم، ويمثلها وزراء وساسة في حكومة إسرائيل، ناهيك عن أنّ نتياهو حرّض علناً ضد مواظنيه العرب، وهو يتبوأ منصب رئاسة الوزراء، في عدّة مناسبات قبل الحرب الأخيرة. تفاقم حالة الملاحقة والقمع الرسميين ومن قبل مؤسسات عامة مثل الجامعات والمستشفيات والاعتداءات من قبل العامة اليهود، هي استمرار لحالة موجودة منذ سنوات وتغذيها ميول قوميّة وعنصريّة وفاشيّة متزايدة خلال السنوات، إلّا أنّها أصبحت في نطاق خطر داهم في الأشهر الأخيرة، تستبيح حقوق العرب وتهدد وجودهم. أثبتت الحرب وتداعياتها أنّ العرب الفلسطينيين مواظني إسرائيل ليسوا في مأمن، لا في مواظنتهم ولا في وطنهم التاريخي، وأنّ خطر سحب مواظنتهم وترحيلهم قائم فعلياً إذا تُرك الأمر لإسرائيل، التي حجبت مواظنتهم بشكل فعال خلال أشهر الحرب. وهناك حاجة للعمل على وقف هذا الجانب من التردّي في الحالة الإسرائيليّة، بما في ذلك من خلال تدابير دولية تجبر إسرائيل على احترام حقوق الفلسطينيين في إسرائيل وتثبيت حقوقهم المتساوية ومواظنتهم، فيما يتعدى وجودهم في وطنهم.

من المهم وضع هذه المسألة على أجندات المؤسسات الدوليّة، كما على جدول أعمال الدّول التي تدعم إسرائيل في حربها الشّاملة ضد الفلسطينيين، وهذه دعوة للتّدخل، في أشكال مختلفة، لمنع إسرائيل الرسميّة والشعبيّة من الاستمرار في إجراءات غير ديمقراطية ومناقضة للمواطنة، ولو كان منقوصة، وإجبار إسرائيل على حماية حقوقهم كمواطنين وبصفتهم أهل البلد الأصليين وغير الوافدين. كما أنّها دعوة لعموم الفلسطينيين والعرب لوضع مكانة وظروف الفلسطينيين في إسرائيل على قائمة حساباتهم، وفيما يتعدى كلّ ذلك، أنّها دعوة للفلسطينيين في إسرائيل ولقياداتهم للعمل على تنظيم مجتمعهم لأجل تعضيد صمودهم وتعزيز حقوقهم، وهي مسألة تثبت الأحداث الأخيرة، بأنّها قد تأخّرت كثيراً، ولا يمكن الاستمرار في اعتبارها قضية ثانويّة في النّضال لأجل المساواة والمواطنة الكاملة ولأجل حصول الشعب الفلسطينيّ على حقوقه المشروعة، وحتى لغاية إحداث تحوّل إسرائيليّ داخليّ، من الوضع الفاشيّ والمعبأ قومياً إلى وضع مدني معقول ومقبول ديمقراطياً، ومن وضع دولة التفوّق العرقيّ اليهوديّ إلى دولة المواطنة والمساواة، والتي قد تساهم في تحقيق حل تاريخيّ للصّراع الفلسطينيّ-الإسرائيليّ.

في الخلاصة ومن التجارب المريرة لا يمكن الركون إلى المنظومة الاسرائيليّة من لحماية المواطنين الفلسطينيين من سطوة الدّولة، التي تعتبر نفسها قوميّة حصرية لليهود، بل هناك ضرورة إلى استحداث آلية رقابة حصرية، دوليّة ومن المفضّل أممية، تتابع أوضاع هذا الجزء من الشّعب الفلسطيني سعيًا لحماية وجوده وحقوقه.

